هل إلغاء شركات الصرافة يحل مشكلة ارتفاع سعر الدولار؟

د. سامر مظهر قنطقجي

www.kantakji.com

إن دور النقد في تسهيل معاملات الناس وقضاء حاجاتهم أمر لا جدال فيه فدوره لم ولن يتغير مهما تغيرت الحال وتغير المآل، فحاجة الناس إلى النقد قديمة قدم الزمان، والحاجة سرعان ما تتحول إلى طلب، والطلب يخلق العرض المكافئ له دوماً. لذلك فإن لم تقم السلطات بتنظيم العرض والطلب الخاص به قامت الناس بتنظيم مصالحها بنفسها لسد الحاجات المتنامية الذي يعبر عنه بازدياد الطلب.

إن تجار العملات أو شركات ومكاتب الصرافة أو شركات تحويل الأموال جميعها أشكال تعارف عليها الناس حول العالم، فهي تقدم خدماتها بتبديل العملات ونقلها من مكان لآخر تلبية لاحتياجاتهم، شراء وبيعاً ووساطةوبما أن عملها يمتاز عن عمل المصارف بالسرعة والسعر الأفضل فنجدها محبذة وصديقة للناس خاصة وأن انخفاض تكاليف إنشاء وتشغيل مكاتب فروعها يساعدها في الانتشار في جميع المناطق كالمطارات ومحطات نقل الركاب بأشكالها وبجوار الفنادق وضمن المراكز التجارية الكبيرة وفي الأماكن السياحية، فهي تلبي حاجات الناس وتستقطب موارد النقد الأجنبي وتشغل الأيدي العاملة، والأهم من ذلك كله أنها تقضي على الأسواق غير الرسمية لتبادل النقد والتي لا تسيطر عليها عادة السياسات النقدية مهما فعلت والأدلة شاهدة على ذلك في كل مكان.

أما أشكال تنظيم تجارة الصرف، فهي قد تتخذ بعض أو كل الأشكال التالية:

- تجار العملات الأجنبية بالتجزئة: وهم وسطاء بيع بالتجزئة يشكلون شريحة متنامية الحجم والأهمية في سوق الصرف.
- شركات تحويل الأموال والصرافة: وتتميز بتنفيذ التحويلات ذات القيمة المنخفضة، فقد قدرت مجموعة Aite حجم التحويلات المالية عالمياً في ٢٠٠٧ بحدود ٣٦٩ مليار دولار، بزيادة قدرها 8% عن تحويلات عام ٢٠٠٦، ربعها تتلقاها أكبر الأسواق وهي الهند والصين والمكسيك والفلبين، أي ما قيمته 95 مليار دولار. وتعتبر شركة ويسترن يونيون أكبر وأفضل مزود لخدمات التحويل ويتبع لها 345000 وكيلاً حول العالم.
- مكاتب الصرافة: توفر مكاتب الصرافة خدمات صرف العملات الأجنبية ذات القيمة المنخفضة للمسافرين، وتتوزع عادة في المطارات والمحطات والمواقع السياحية فينتشرون في أسواق صرف العملات الأجنبية.
- شركات الصرافة غير المصرفية: والتي تعرض تبادل عملات مختلفة ببعضها بعضاً وتنفذ المدفوعات الدولية إلى الأفراد والشركات الخاصة. وهم وسطاء النقد الأجنبي، حيث تقوم بصرف العملات إضافة إلى تنفيذ المدفوعات.

تشير التقديرات إلى أن 14% من تحويلات العملة والمدفوعات في المملكة المتحدة تتم عن طريق شركات الصرافة من خلال نقاط بيع هذه الشركات بأسعار صرف أفضل من أسعار البنوك. وهذه منافسة مشروعة يستفيد منها الناس وتحد من جشع المؤسسات المالية إن وجد.

فهل تساهم شركات الصرافة باستقرار وتنفيذ السياسات النقدية؟

تعتبر مشاركة البنك المركزي شركات الصرافة في مناقشة السياسات والمنشورات والضوابط التي يود إصدارها بما يتعلق بأعمال الصرف خير سبيل للاقتراب اللصيق من السوق وتحسس احتياجاته واتجاهاته، وهذا أفضل بكثير من حذف دور هذه الشركات وخسارة هذه المجسات السوقية الهامة والموجودة في جميع أسواق العالم.

إن التنسيق مع البنك المركزي حسب اللوائح والقوانين يعتبر مدخلاً هاماً لإعداد الإحصاءات الوطنية التي تعتبر قاعدة في اتخاذ القرارات الضرورية للسوق كشراء وبيع النقد الأجنبي في شكل عملات ورقية أو شيكات سياحية أو التعامل عبر الحسابات، إضافة إلى التحويلات الواردة والصادرة والتحويلات الداخلية، فعندما يحدد البنك المركزي أوجه موارد واستخدامات شركات الصرافة فليس من طريق أمامها سوى تحقيق سياسة البنك المركزي خاصة إذا كانت الرقابة المطبقة مجدية.

ومن تلك الأغراض: السفر للسياحة أو للعلاج أو للدراسة، وتحويلات العمالة الأجنبية للمواطنين المقيمين في الخارج وللأجانب المقيمين والسياح، ورسوم الاشتراك في المؤتمرات والندوات والدوريات العلمية، ورسوم الاشتراكات والامتحانات لنيل الشهادات العالمية العلمية والمهنية، وتسجيل براءات الاختراع بالخارج ورسوم العلامات التجارية وحقوق الامتياز.. الخ.

وبناء على ما سبق، هل تساهم شركات الصرافة في ارتفاع سعر الدولار؟

إن لكل عمل مزاياه ومخاطره، وغالبا ما يتم التحوط لدرء المخاطر منعاً لحصولها، فإن وقعت تلك المخاطر، فإما أن السبب كامن في قصور القوانين أو بسبب سوء تطبيقها.

إلا أن وجود المخاطر لا يبرر إلغاء الأعمال اللازمة لقضاء حاجات الناس، وإلا كانت البيئة مناسبة لنمو الطفيليات التي تأخذ وظيفة غيرها، كنشوء الأسواق السوداء التي تمثل أسواق ظل، فيكون الاقتصاد المحلي أمام حالة أسوأ من حذف تلك الأعمال والأنشطة رسمياً بينما هي موجودة.

إن الحكومات تعمل بثلاث سياسات: نقدية ومالية واقتصادية، تمثل أضلاع مثلث متساوي الأضلاع، وأي تشوه في أحد أضلاعه لابد وأن يُحدث تشوهاً في الضلعين الآخرين.

وما تعيشه بلادنا من توقف لمؤسساتها الاقتصادية وانخفاض لوارداتها المالية لابد أن له الأثر البالغ في خلخلة السياسة النقدية وتغير سعر الصرف.

فانخفاض الاستيراد وتوقفه خفض الطلب على الدولار وخفض سعره، لكن انخفاض وتوقف الصادرات رفع الطلب على الدولار ورفع سعره، ونفس الأثر حصل بسبب توقف الحوالات الخارجية. يضاف لما سبق انخفاض الواردات المالية الداخلية والخارجية لضعف النشاط العام والخاص وبسبب العقوبات الدولية المفروضة، والأثر الإجمالي لما سبق مؤداه تحديد حجم الكتلة النقدية المحلية والأجنبية المتوفرة في الأسواق المحلية، وبالتالي رسم الخطوط الفاصلة بين العرض والطلب وصولا لتحديد سعر صرف الدولار وغيره من العملات العالمية.

أما خوف الناس من الأحداث السياسية المحيطة فيسبب ذعراً في تصرفاتهم تحكم شكل سلوكهم، فإن شعروا بالقلق عملوا إلى المحافظة على قيمة مدخراتهم واستبدلوا بعملاتهم المحلية القابلة للانخفاض عملات أخرى تحقق غايتهم، فهم لا يرغبون بالمتاجرة والمضاربة بل يخافون ضياع مدخراتهم، وهذًا الجو يحقق جميع شروط نمو الطفيليات وهم فئة من المستغلين لحاجات الناس المضاربين بهم وبأموالهم وبالوطن كله. ومن التشوهات التي تزيد الطين بلّة، أن كل النقود الأجنبية تحقق للناس غايتهم في الحفاظ على مدخراتهم إلا أن النظر منصب إلى الدولار دون غيره، وهذا ما ساهم به البنك المركزي نفسه عندما ركز كل سياساته على ضبط الدولار دون غيره من النقود العالمية، فالريال وغالب العملات الخليجية رغم ارتباطها الكامل بالدولار أي ١٠٠٪ إلا أن ارتفاع سعر الدولار أكبر من ارتفاع الريال وأخواته وذلك لميل الناس للدولار لأن بيعه أكثر سهولة، وهذه ثقافة ساهم بتعزيزها عدة عوامل منها سياسة البنك المركزي المستندة إلى حركة الدولار دون غيره بوصفه مقياس نجاحه.

إن ضبط شركات أو مكاتب الصرافة وهي تمارس أعمال المضاربة الضارة والاحتكار والإساءة لسوق الصرف يستلزم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقها وهذا لا خلاف عليه شرعاً وقانوناً. ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار مراعاة تحول ثقافة السوق، فقد اعتاد الناس العمل في الظل لسنين طويلة بسبب القوانين الجائرة وسوء تطبيقها، لذلك لا يمكنهم الوثوق سريعا بالإجراءات الجديدة ولو تغير أشخاصها، فإدارة التغيير تحتاج وقتا لكسب ثقة الآخرين بها. ومثال ذلك أن الطلب من تاجر إبراز سجله التجاري ليس فيه أي ضرر له ولا أية مسؤولية، لكنه رغم ذلك يتحاشى إبرازه ولو أدى ذلك إلى إلغاء طلبه.

فكيف نعمم الثقافة المالية الصحيحة؟ وكيف نكسب ثقة السوق؟

إن بيع المصرف المركزي الدولار للمواطنين بموجب الهوية الشخصية بالكمية التي يريدونها وظهور الحاكم لعدة مرات على الفضائيات السورية وهو يلوح بالبيع دون حدود متبنياً سياسة البيع المفتوح، أتبعها تقنين الكمية إلى عشرة آلاف وصولا للألف فالخمسمائة فالمائتين، مما أوحى للناس العاديين وغير العاديين منهم انحدار السياسة الكمية للبنك المركزي. ثم جاء ما هو أسوأ من ذلك، وهي عودة البنك المركزي إلى الاستفسار من المواطنين المستفيدين من شراء الدولار وبأساليب هجومية استفزازية، مما أعاد زراعة الشك تجاه الحكومة وسياساتها بل عدم الثقة بقراراتها. والشك يؤدي إلى التحوط والتخفي والعودة إلى السوق السوداء، والناس تتعلم من التاريخ وتتعظ به، أما الحكومات فقد تتناسى ذلك بسبب ما لديها من جبروت وقوة ولغياب مبدأ محاسبة العاملين لديها حيث النظر للمواطن نظرة الريبة والشك والدونية، علما أن الدرس الذي تعلمته كل الدول وخاصة ذات التوجه للاقتصاد المغلق، أن لا أمل بالمرة من غلق سوق الصرف مهما كلف الأمر، وسنوات التخطيط المركزي والاقتصاد المغلق التي مرت بها سورية خير شاهد على هذا. فلماذا لا نتعلم بالتجربة وهي الأمل الأخير لأي متعلم؟

إن تربية الناس وتثقيفهم بإسلامهم وبأن الاحتكار والمضاربة بمصالح الناس دون وجه حق حرام، وبالتالي كل ما ينجم عنه من دخل فهو محرم، وأن الإضرار بالاقتصاد العام أشد حرمة من الإضرار بالأفراد هو مدخل إضافي لنشر الثقافة ويجب استغلاله لا تضييعه،

وهو ليس بديلا عن رقابة المصرف المركزي، فالخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول: يزع الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. فإن نشأ الناس على هذا فإن تطبيق اللوائح والإجراءات سيكون مضموناً.

إن تعويد الناس على العمل بشكل مكشوف أو كما نسميه بشكل شفاف يحقق مزايا عديدة، أهمها أنه يعيد السوق غير الرسمية لتعمل في حضن الاقتصاد الرسمي مما يُنجح السياسات الحكومية بسبب صحة الإحصاءات ودقتها وبالتالي يحقق جدواها في رسم وإعادة رسم السياسات الحكومية.

لقد اعتبر حاكم مصرف سورية المركزي إثر إصدار القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٦ أن القانون سيضمن الشفافية الكاملة للتعامل بالقطع الأجنبي وستصبح دورة التداول بالقطع الأجنبي في سورية بعد تطبيق هذا القانون تتم بشكل نظامي بعيداً عن السوق السوداء. لذلك فإن أي تراجع عن هذه السياسة مؤداها العودة إلى السوق السوداء والتي عجزت كل دول العالم عن منعها تماما.

لقد كان إصدار القانون رقم 24 للعام 2006 شجاعاً ومتيناً لأنه أتى بعد فترة اتسمت بالاقتصاد المغلق حيث سادت السوق السوداء التي نشأت إثر سوق حكمتها ظروف قسرية غير عادلة. وبما أن الناس تحرص على مصالحها فإنها ستفضل مصالحها الشخصية على المصلحة العامة ولن تكون مستعدة للتضحية بمصالحها حيث أنها غالبا ما تكون مقتنعة بتضرر مصالحها بسبب قصور القوانين والتطبيق غير الصحيح لها.

لقد نشرت قناة الجزيرة منذ فترة ليست ببعيدة مقابلة مع حاكم المصرف المركزي المصري فسأله المحاور قائلاً: لكن سعر صرف الجنيه يتحرك صعودا فماذا أنت فاعل؟ أجابه الحاكم بسرعة: هذا لا يهمني، بل ما يهمني هو استقرار الأسعار في السوق وضبطها.

إن التطور يحتم علينا الوصول لتنفيذ عمليات الصرف عبر الانترنيت online من قبل الناس مباشرة والتحويل الفوري للنقد بجميع أنواعه، مما يبقي عمليات الصرف والتحويل قائمة ليلا نهارا دون أية عطلات بشكل مغاير لأنظمة المصارف. وبما أن هذا متاح في كثير من الشركات العالمية وحيث أن الانترنت متوافرة، فما هو جدوى التفكير بإلغاء شركات الصرافة وأخواتها؟ ألا يمكن للناس التحول إلى الطرق البديلة؟ ترى ألا تحكم البلدان التي رخصت لشركات الصرافة فيها التجارة عبر الانترنت (ليس المقصود شركات الفوركس طبعا) الرقابة الصارمة عليها؟ بلى هي تضبطها، بل إن ضبطها أسهل وأهون.

وعليه نحن لن نستطيع أن نقف أمام هذا التطور موقف المتفرج، فكيف بمن يفكر إلغاء شركات ومكاتب الصرافة لعجز ليس سببه دور هذه الشركات والمكاتب بلاشك؟ وإن تورط البعض منها يستلزم محاسبتها هي بالذات بالطرق القانونية فقط، ولابد من تنمية ثقافة التطور وتوسيع قاعدة الحلول عند الإدارات الحكومية بدل التوقف عند العجز عن تغيير أساليب إدارتها، فهذه حلول إجرائية قابلة للسيطرة، بينما خسارة ثقة الأسواق خسارة آثارها غير قابلة للحد والسيطرة.

إن إلغاء دور الطفيليين والمضاربين والمحتكرين وكذلك الحد من دور شركات الصرافة يكون باعتماد الثقافة المالية الصحيحة، وباستخدام جميع الوسائط الحديثة كالانترنيت، ليشعر

كل الناس أن بإمكانهم الحصول على ما يشاؤون متى يشاؤون مما يجعلهم يطمئنون إلى مدخراتهم وصيرورة أعمالهم ليحافظوا عليها بالطريقة التي يرونها صحيحة من وجهة نظرهم، ضمن ضوابط الكترونية حاكمة، أما تركها عرضة لأهواء وتجارب أشخاص يقبعون خلف مكاتب مغلقة، وغالب ظن الناس أن معظمهم لا يتمتع بأية خبرات عملية، والأمر يستوجب استبدال أصحاب الكفاءة والخبرة بمن هم غير ذلك، خدمة للناس وللوطن وهذا يستلزم دفع رواتب مجزية جداً، فحري بالخبراء ألا يتعلموا بالتجربة بمصالح الناس حتى لا نخسر ولاء الناس وهذه أصل الحكاية، لأن تغيير الناس أمر لم ولن يصح أصلاً.

وليس في هذه الحلول مغالاة، فالواقع شاهد حيّ.